ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Resea. Ayad Ajaj Vian

Dr. Suad Hasan Jawad

Email:
Ayad.a.vian@gmail.com

Keywords:

Iraq , Türkiye , United States , invasion

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 23.SEP.2023

Accepted 15.DEC.2023

Published 28.FEB.2024

Türkiye's position on the US invasion of Iraq in 2003

A B S T R A C T

Turkey's Position toward the US Invasion of Iraq in 2003 was Complicated and Volatile, which can be summarised as follows:

The initial cautious position: In the beginning, Turkey was cautious but also hesitant in its position toward the US invasion of Iraq; it felt worried about the repercussions of a potential war on the stability of the region and its national economy. Turkey was also afraid of the creation of a Kurdish State in the northern part of Iraq, which was viewed a source for Kurdish unity inside Turkey.

Accession to the US-led Coalition: After the US forces made advances and as the military operation was about to pay off, Turkey decided, subsequently, to join the US-led international coalition. This decision was partially made under international pressure and to safeguard its political and economic interests.

Economic interest: Economically speaking, Turkey is largely associated with Iraq, specifically interns of trade and oil. As a result of war, commercial activity was affected and oil exportation to Turkey ceased, negatively affecting its economy. Therefore, Turkey was interested in restoring stability to the trade and market in Iraq.

Worries about the Creation of a Kurdish State: Turkey expressed concerns about potential creation of a Kurdish state in the north of Iraq which pushed Turkey to interfere in the internal affairs of Iraq and Kurdistan by threatening to invade the north of Iraq on the pretext of PKK presence but in actuality the key reason was to obstruct the creation of a Kurdish State in the northern part of Iraq and to put a limit to Kurdish rebellion inside Turkey.

It is obvious that Turkey's position was based on its political, security, and economic interests and changed according to developments taking place in Iraq and the advances made by US forces. Turkey's reaction changed from initial caution to joining the international coalition to achieve its interests and enhance ties with international powers

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol54.Iss2.3675

موقف تركيا من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣[١]

الباحث: اياد عجاج فيان أ.م.د. سعاد حسن جواد
جامعة دهوك / كلية العلوم الإنسانية

ملخص البحث:

كان موقف تركيا من الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ معقدًا ومتغيرًا باستمرار نتيجة التطورات التي شهدتها ويمكن تلخيص الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق على النحو التالي:

الموقف الأولي والحذر: في البداية، اتخذت تركيا موقفًا حذرًا ومترددًا تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق. كانت تشعر بالقلق إزاء تداعيات الحرب المحتملة على استقرار المنطقة واقتصادها الوطني. كما أنها كانت تخشى من أن تنشأ دولة كردية مستقلة في شمال العراق وتكون مصدرًا للإلحاد الكردي داخل تركيا.

الانضمام إلى التحالف الأمريكي: بعد تقدم القوات الأمريكية في العراق واقتراب الحملة العسكرية من النجاح، قررت تركيا في وقت لاحق الانضمام إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. هذا القرار جاء جزئياً استجابة للضغوط الدولية ولمصالحها الاقتصادية والسياسية.

المصالح الاقتصادية: ارتبطت تركيا اقتصاديًا بشكل كبير بالعراق، وخاصةً فيما يتعلق بالتجارة والنفط. وبعد تحرك الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال على العراق، تأثرت التجارة بين البلدين وتوقف تدفق النفط العراقي إلى تركيا مما أثر سلباً على اقتصادها. لذا كان لديها مصلحة في استعادة استقرار الأسواق والتجارة مع العراق.

القلق من انشاء دولة كردية: تركيا أبدت قلقها من احتمال تشكيل دولة كردية في شمال العراق، وهو ما دفعها إلى تعزيز تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية وكردستان العراق من خلال إطلاق تصريحات وتهديدات باستمرار باجتياح شمال العراقي والتي ادعت بوجود تهديدات ارهابية من قبل حزب العمال الكردستاني الا ان الغاية الاساسية هو منع انشاء دولة كردية في شمال العراق ومحاولة الحد من التمرد الكردي داخل تركيا.

من الواضح أن موقف تركيا كان متأثرًا بمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وقد تغير مع تقدم الأحداث في العراق وتحرك القوات الأمريكية. تراوحت ردود أفعالها من الحذر الأولي إلى الانضمام إلى التحالف الدولي لاحقًا بهدف تحقيق مصالحها وتعزيز علاقاتها الدولية.

الكلمات المفتاحية: العراق، تركيا ، الولايات المتحدة ، غزو

المقدمة

منذ أن بدأت الولايات المتحدة في تصعيد الخطاب السياسي ضد العراق في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣، عندما قدمت أدلة تشير إلى وجود أسلحة دمار شامل في العراق وأنها تشكل تهديدًا للأمن الدولي، وقد أدى ذلك إلى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لدعم حملتها ضد العراق. كان موقف تركيا من هذه التطورات معقدًا ومحملًا بالتوترات الداخلية والمخاوف الإقليمية والاقتصادية. إذ تميز موقف تركيا بالترقب والحذر نتيجة الظروف الداخلية والضغوط السياسية

---

١ بحث مستل من اطروحة الدكتوراه المعنونة (موقف تركيا من التطورات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤)

والشعبية. كان هناك توتر داخلي في تركيا بين الحكومة والمعارضة بشأن مشاركة تركيا في الحملة العسكرية ضد العراق. لكن أثار البرلمان التركي مفاجأة كبيرة في مارس ٢٠٠٣ عندما رفض السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية كنقطة انطلاق للهجوم على العراق. هذا القرار تسبب في تصاعد التوترات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة. مع ذلك، يجب ملاحظة أن القادة التركيين كانوا يتبعون سياسة الترقب والحذر بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الوضع. تماطلوا بقرارتهم عمدًا حتى يتمكنوا من كسب أكبر قدر من المكاسب وتحقيق مصالحهم الوطنية في هذا السياق.

موقف تركيا من الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل تطورًا هامًا في استراتيجيتها في العلاقات الدولية وكيفية تفاعلها مع الأحداث الإقليمية والدولية. دراسة هذا الموقف تساعد في فهم الأهداف والمصالح السياسية لتركيا وكيف تم تحقيقها خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز التفكير في تلك التطورات في السياق الإقليمي والدولي من الفهم الشامل للتحديات التي واجهت تركيا وتأثيرها على أمنها القومي واستقرار المنطقة.

استند البحث إلى مصادر موثوقة ومختصة تتناول الأحداث السياسية في حقبة الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وموقف تركيا منها. تضمنت هذه المصادر كتاب "الامبراطوية الأمريكية والاغارة على العراقي" للكاتب محمد حسنين هيكل يعتبر مصدرًا قيمًا يتناول بدقة وتفصيل يوميات الحرب والعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا وغيرها من الدول قبل الاجتياح العراقي. يضيف هذا الكتاب معلومات ثرية ومفيدة للبحث، وساهم في تحليل أحداث هذه الفترة بدقة.

بالإضافة إلى ذلك، كتب "سياسات تركيا تجاه شمال العراق" و " STRATEGIC LOCATION, POLITICAL DISLOCATION: TURKEY, THE UNITED STATES, AND NORTHERN IRAQ" تقدمان تحليلات مفيدة حول السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه العراق وما يتعلق بها من تحديات وآفاق مستقبلية. هذان المصدران عزز من فهم للخلفية السياسية والاقتصادية لتركيا في ذلك الوقت.

لعبت الصحف دورًا أساسيًا في توفير المعلومات والخلفية حول الأحداث السياسية والتطورات الدبلوماسية خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق. من خلال تحليل الخطب والحوارات السياسية التي نُشرت في الصحف التركية مثل (Hurriyet، CUMHURIYET، Milliyet)، إذ ساعد في فهم وتقدير وجهات نظر المسؤولين الترك وتفاعلهم مع الأحداث الرئيسية. علاوة على ذلك، لعبت الصحف العربية والكردية مثل (الشرق الأوسط، الاتحاد، خبات، وكوردستاني نوى) تقدم وجهات نظر متعددة من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة كردستان بخصوص الاحتلال الأمريكي للعراق. هذا ما ساعد على توسيع الرؤى وفهم الآراء المتنوعة حيال هذا الحدث التاريخي الهام.

موقف تركيا من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

شهدت العلاقات العراقية التركية مرحلة جديدة مطلع عام ٢٠٠٣ بسبب تحركات الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً لشن حملة عسكرية على العراق. بدأت تركيا باتخاذ موقف يركز على الحفاظ على وحدة العراق جغرافياً وسياسياً، أعربت تركيا عن رفضها للحرب على العراق ودعوتها لحل القضية العراقية بطرق سلمية من خلال الأمم المتحدة من جهة. كما حاولت تنسيق جهودها مع دول الجوار الجغرافي للعراق، وبخاصة إيران وسوريا، للضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن نية شن الحرب من جهة ثانية، والسعي لإقناع النظام العراقي في بغداد بالتنحي سلميًا عن السلطة وتجنب الحرب من جهة ثانية. واستنادًا إلى هذا المبدأ، بدأت تركيا في التحرك على الصعيدين الداخلي والخارجي (العلياوي، ٢٠٢٠، ص٢٣٦-٢٣٨).

ولكن مع تصاعد الاستعدادات العسكرية الأمريكية والشحن الإعلامي الدولي ضد العراق، أدرك القادة الترك بأن الغزو الأمريكي للعراق اصبح قاب قوسين او أدنى وعليها ان تتعامل معه على أنه أمر واقع لاريب فيه، وكعادتها، فأن تركيا تجيد تماماً الدور الذي يمكن ان تلعب فيه الأزمات الدولية او الإقليمية، باعتبارها فرصة ثمينة لابد ان تستغلها بشكل جيد، إذ تقدم الحكومة التركية بجملة مطالب ذات سقف عالي تراعي فيها مصالحها الاقتصادية والعسكرية على أساس ثابت يمكن في ضمانات أمنها القومي لكونها تعي تماماً أهمية تركيا الجيوبوليتيكية وقت الأزمات فضلاً عن كونها طرفاً اساسياً في حلف الناتو.

وعلى هذا الأساس وفي الأول من كانون الثاني ٢٠٠٣، اجتمع مجلس الأمن القومي التركي لمناقشة حزمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة بهدف الحصول على موافقة تركيا على فتح جبهة عسكرية في العراق. تضمنت هذه المساعدات موافقة السلطة التشريعية في تركيا على مذكرة الحكومة التي تتعلق بتطوير قواعد ومرافئ عسكرية تابعة للولايات المتحدة على الأراضي التركية، وتعد هذه الموافقة خطوة أولى نحو تمركز القوات الأمريكية عند الحدود العراقية. وتضمن الاتفاق ايضاً أن تحصل تركيا على مجموعة من الفوائد، حيث تمت الموافقة على منحها قروضًا بقيمة ٢٤ مليار دولار، وهبة بقيمة ٦ مليارات دولار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، مع إلغاء ديونها العسكرية المقدرة بحوالي ٤ مليارات دولار (Hurriyet, 2 ocak 2003, CUMURIYET, 2 Ocak 2003).

وكان الطلب الأمريكي مقابل المساعدات هو تمركز (٦٠) ألف جندي أمريكي في تركيا للمرور إلى العراق دون المشاركة المباشرة في العمليات الحربية، إلا في حالات استثنائية. وفي الجانب السياسي، أصرت تركيا على عدم مشاركة الكورد في الحرب وعدم تسليحهم، ومنعهم من دخول مناطق كركوك والموصل والآبار النفطية (Milliyet, 2 Ocak 2003) ، و أوصى مجلس الامن القومي التركي بالعديد من النقاط الجوهرية وسيناريوهات الحرب المحتملة، وكان ابرز ما تضمنه الاجتماع من توصيات(كركوكلي، ٢٠١٠، ص٢٥٧-٢٥٩):

١- وضع الجيش التركي في حالة تأهب لمواجهة أي هجوم محتمل من شمال العراق.
٢- أن يقوم الجيش التركي بدور فاعل في حالة فتح الجبهة الشمالية بأن يقوم بإحكام سيطرته على مدينتي الموصل وكركوك عند حدوث صدامات اثنية في هاتين المدينتين بدعوى ان التواجد التركي ليس لحماية التركمان وحسب، وانما لحماية جميع العراقيين.
٣- تهيئة المخيمات للاجئين على الحدود التركية.
٤- تأمين إقامة نظام ديمقراطي في العراق

بعد مناقشة مستضيفة اتسمت بتقارب وجهات النظر بين المؤسسة العسكرية مع توجهات الحكومة أصدر مجلس الأمن القومي التركي بياناً حول الحرب على العراق تضمن عدة محاور مهمة وابرز ما جاء في البيان هو توكيل الجيش التركي في جنوب شرق تركيا مهمة الرد على أي هجوم محتمل من شمال العراق، كما اكد البيان على ضرورة اكتساب أي عمل عسكري ضد العراق الشرعية الدولية وبتصويت اجمالي الدول، كما اكد البيان بأن أي عمل عسكري تشترك به تركيا يجب ان يحظى بشرعية سياسية ودستورية، مشيراً الى المادة (٩٢)* ، من الدستور التركي التي تشترط تصويت المجلس الوطني التركي الكبير على أي قرار خاص بإعلان الحرب أو استخدام القوات الأجنبية للأراضي التركية مع مراعاة الأهداف القومية لتركيا، فيما يخص موقف تركيا من مستقبل العراق بعد الغزو، فقد اكد البيان بعدم قبول أي مشاريع فيدرالية لتقسيم العراق، وإضافة الى ذلك أن النفط العراقي يعد ملكاً للشعب العراقي وحده(كركوكلي، ٢٠١٠، ص٢٥٧-٢٥٩). وافقت الحكومة التركية على التقدم بطلب إلى البرلمان التركي للحصول على موافقة برلمانية تسمح بدخول القوات الأمريكية إلى تركيا وإرسال قوات تركية إلى العراق، ومع ذلك، لم تكن أنقرة راضية تمامًا عن التسويات التي تم التوصل إليها مع واشنطن

بشأن التعويضات المالية وحجم القوات الأمريكية المسموح لها بالدخول إلى أراضيها وشروط دخول القوات التركية إلى العراق (باراك، ٢٠٠٥، ص٣٧).

واستمرت مخاوف السياسيين الأتراك حيال الغزو والخشية من تعرض تركيا لخسائر تهدد الأمن القومي التركي. ولأن تركيا تتُقن تماماً موضوع توزيع الأدوار بين مؤسسات صنع القرار، ولكي تعطي انطباعاً عن ديمقراطية نظامها السياسي وحق ابداء الرأي للأطراف الفاعلة ولكي تبتز واشنطن لتحقيق اكبر قدر ممكن من المصالح الأقتصادية والعسكرية، فأن المواقف السياسية بدت وكأنها مختلفة بل ومتباينة فقد أعلن وزير الخارجية التركي ياشار ياكش (Yakış Yaşar)** ، في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٣ عدم استعداد تركيا للمشاركة في الحرب، إذ قال: "إن بلاده غير مستعدة، على عكس ما تشير إليه الصحف التركية، لنشر أو مرور وحدات عسكرية أمريكية من تركيا، والرأي العام التركي غير مستعد لذلك، ولن ندخل مع الولايات المتحدة يداً بيد إلى منطقة شمال العراق". وكان الرئيس التركي أكثر تشددًا في هذا الشأن، إذ أشار نجدت سيزر في الثاني من كانون الثاني من العام نفسه بأن بلاده لن تسمح للقوات الأمريكية بالانتشار فوق الأراضي التركية دون قرار من مجلس الأمن التركي(Zaman, 2/1/2003).

وفي الإطار نفسه أبدت المؤسسة العسكرية التركية تحفظها تجاه المطالب الأمريكية بالاستعداد لشن الحرب، واعتبرت هذه المطالب تفوق قدرات البلاد. وقد أعرب الجنرال حلمي ازكوك (Hilmi Özkök) (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، عن مخاوفه بشأن العواقب الخارجية المحتملة لتقسيم العراق، وأكد اذا تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في العراق، فسوف تتأثر تركيا بشكل كبير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً(رضوان، ٢٠٠٦، ص ٣٥٧) ، وأن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه، وأضاف أن إنشاء دولة كوردية سيزيد من تعقيدات المشكلة، وهو أمر لا يمكن لتركيا أن تقبله(Milliyet, 9 Ocak 2003).

حاولت واشنطن أن تثبت للرأي العام الأمريكي والعالمي بأنها تسلك جميع الطرق الدبلوماسية لتفادي الحرب وحلال السلام من خلال رسالة مقدمة للقيادة التركية في كانون الثاني ٢٠٠٣، وصرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٣، بأن الولايات المتحدة مستعدة لمنح صدام حسين حصانة من أي مساءلة سياسية أو قانونية إذا قرر الخروج مع عائلته وأفراد حزبه إلى خارج العراق. وفي هذه الحالة، ستوفر الولايات المتحدة لهم ملجأ آمنًا وحياة سخية ومريحة. وتشمل الاقتراحات أيضًا دخول القوات الأمريكية إلى العراق بسلام ووضعه تحت السيطرة الكاملة، وذلك بالموافقة العربية على مستوى القمة. وأضاف رامسفيلد: "نحن لا نشجع على العمليات العسكرية إلا إذا كانت ضرورية للدفاع عن أنفسنا والعالم، ولكننا رأينا أنه من أجل تجنب المآسي الناجمة عن الحرب، يجب أن نقدم هذا الاقتراح ونأمل أن يقبله صدام لتجنب خطر العمليات العسكرية على بلاده والعالم"(هيكل، ٢٠٠٣، ص ص٤٢١،٤١٦).

بعد وقت قصير من تقديم الاقتراحات الأمريكية بشأن صدام حسين، قام رئيس الوزراء التركي عبد الله غول بالتحرك والتواصل مع دول الجوار، وخاصة الأردن والسعودية وإيران وسوريا ومصر، ودعا إلى عقد مؤتمر في إسطنبول. في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٣، أشار ريتشارد مايرز (Richard Myers)، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، إلى أهمية المبادرة التركية في عقد اجتماع إقليمي لإيجاد حل للأزمة العراقية. ونقلت جريدة "حريت" التركية أن عبد الله جول، وزير الخارجية التركي، بعث رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، إذ أشار فيها إلى جهود تركيا للعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية (كوردستانى نوى، ٢١ كانونا ئيَكىَ ٢٠٠٣.200 Milliyet, 17 Ocak). وكان جدول الأعمال التركي المعروض على دول المشاركة في قمة اسطنبول مشابهًا لاقتراح رامسفيلد، وتتضمن ترتيب خروج صدام حسين من العراق ومعه عائلته وكبار معاونيه وعائلاتهم إلى مكان يضمن لهم حرية العيش والأمان. نتج عن ذلك عقد أول اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في اسطنبول في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣، متمثلاً (بتركيا، إيران، سوريا، الأردن، السعودية

ومصر)، وتم عقد الاجتماع لمناقشة سبل إيجاد حل سلمي للأزمة بين بغداد و واشنطن (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ٤١٠-٤١١).

شكلت القمة فرصة سانحة لأنقرة لشرح رؤيتها حول القضية الكوردية واهدافها في المنطقة، تم التأكيد من خلال الاجتماع على مسألتين، الاولى: ان هذه المبادرة تستمر الى ان يتحقق الاستقرار في العراق، وان هذا الجهد ليس خطوة مؤقتة وأنها بدأت بجهود تركية، ثانياً: فقد تبلورت للمرة الاولى بنية دينامية لمناقشة المشكلات الخاصة من داخل المنطقة وفي الحقيقة كانت جميع الدول التي شاركت في قمة اسطنبول تتعاطف مع أنقرة ومخاوفها من التطلعات الكوردية، وما قد يترتب عليها من احتمال تهديد وحدة التراب العراقي، وإثارة اضطرابات إقليمية خطيرة(باراك، ٢٠٠٥، ص٦٢) ، أعدت تركيا أيضًا مشروع يهدف إلى حل سلمي للأزمة. وكان من المقرر أن يتوجه الزعماء المشاركون إلى بغداد أو يُوَكَّل رئيس الوزراء التركي عبد الله غول بتسليم نسخة من بيان القمة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش. وكانت أبرز العبارات التي جاءت في بيان القمة هي: "يُخيِّم شبح الحرب في العراق بقوة، ولا ترغب الدول في هذه المنطقة في تحمُّل حربٍ أخرى مع تداعياتها المدمِّرة. ينبغي ألا تكون الحرب خيارًا لحل الأزمة. فقد عانى الشعب العراقي الكثير من حروب متعاقبة، وتعاني المنطقة بأكملها من عدم استقرار سياسي وانكماش اقتصادي على مدار عقودٍ عديدة نتيجة لهاتين الحربين***. لذا، نحث قيادة العراق بصدق على التحرُّك بلا رجعة نحو تحمُّل مسؤولياتها في إعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة".

(Turkish Daily News, 24 January 2003).

تم التأكيد في البيان على النقاط الرئيسية التالية(Milliyet, 24 Ocak 2003):

١- استمرار تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (أنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن يظهر العراق بوضوح موقفًا أكثر فاعلية من خلال تقديم جردٍ كامل لجميع المعلومات والمواد المتعلقة بقدراته في مجال الأسلحة الدمار الشاملة، وذلك تنفيذًا كاملًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٤١[i].

٢- تأكيد العراق على التزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بعمليات المراقبة والتوثيق المستمرة.

٣- اتخاذ سياسة تعزز الثقة لدى جيران العراق، واحترام الحدود الدولية المعترف بها وفقًا للاتفاقيات والمعاهدات القائمة، وحل المشاكل العالقة مع جيران العراق.

٤- اتخاذ خطوات قوية نحو المصالحة الوطنية التي تحفظ سيادة العراق ووحدة أراضيه.

٥- الدعم الكامل لسيادة العراق على أراضيه ووحدته الوطنية، وتوفير ضمانات قوية في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لتأمين مستقبل آمن وحر وازدهار للشعب العراقي.

٦- تحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية في حفظ السلم والأمن، والتحرك نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة وفقًا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالي، تقع مسؤولية تقييم الامتثال العراقي لقرارات مجلس الأمن وضمان تنفيذها بالكامل على عاتق مجلس الأمن. من الضروري أن يتحرك مجلس الأمن ويأخذ في الاعتبار هذا المنظور الإقليمي الذي نطرحه، ونحن على استعداد تام للتعاون مع مجلس الأمن في سعيه لإيجاد حل سلمي(النعيمي، ٢٠١٠، ٤٣٠-٤٣٢) ، ونحث العراق على زيادة التعاون مع فريق المفتشين الدوليين والعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهدف تجنب الوقوع في حرب(باراك، ٢٠٠٥، ص٦٥).

وكما هو معروف فأن تركيا تمارس اقصى درجات المماطلة والتسويف خلال الأزمات الدولية لذلك عمدت الى أتخاذ إجراءات عديدة لكسب الوقت، فقد اجتمع مجلس الأمن القومي التركي (MGK) في الفترة ما بين ٣١ كانون الثاني لغاية

٦ شباط ٢٠٠٣ وبعد مناقشات مستفيضة لم يصدر المجلس قرار "الدعم الكامل" الذي توقعته الولايات المتحدة، و أوصى MGK أن تتخذ الحكومة إجراءات للحصول على إذن الحرب من الجمعية الوطنية التركية، و لكي تقف تركيا الى جانب الولايات المتحدة نص المجلس بأنه يجب إصدار قرار من الامم المتحدة أو الناتو، كما ناقش المجلس بالتفصيل مسألة انتشار الجنود من تركيا وفتح القواعد والموانئ، وتم الاتفاق على أن لا تتخذ تركيا موقفاً ملزماً قبل العملية ضد العراق، بل أن تواصل استعداداتها العسكرية حسب المستجدات ومواصلة تجربة الوسائل السلمية في القضية العراقية.

.(AKSAM, 1 Subat 2003)

تركيا لم تكتف بذلك، بل سعت إلى إقناع بغداد بتنحي صدام حسين سلماً عن السلطة ونزع فتيل الحرب، وذلك من خلال دعوة رئيس الحكومة عبد الله غول لنائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان إلى زيارة سرية إلى أنقرة وعقد اجتماع لهذا الغرض بعد لقائه في إسطنبول. وأفادت صحيفة "حريت" التركية بأن نائب الرئيس العراقي قام بزيارة غير معلنة لتركيا يوم الاثنين الماضي، الموافق ٢ شباط ٢٠٠٣، حيث وصل على متن طائرة تركية من بغداد إلى أنقرة وعقد مباحثات استمرت ثلاث ساعات مع رئيس الوزراء التركي عبد الله غول. وأوضحت الصحيفة أن هذا الاجتماع، الذي وصفته بأنه "قمة تركية–عراقية"، كان المحاولة الأخيرة لعبد الله غول للتوصل إلى حل سلمي للأزمة العراقية. وأشارت الصحيفة إلى أن التقرير الذي قدمه مفتشو الأمم المتحدة لم يكن كافياً لإقناع إدارة واشنطن بترك الحرب كخيار بسبب بعض الشكوك التي تطرق لها التقرير(Hurreyat, 6/2/2003) ، ولهذا السبب اندفع غول لعقد هذه المباحثات الأخيرة مع العراق. وأن رسالة غول لصدام كانت تعبر عن أن المجال السياسي لتأمين الحل السلمي للأزمة العراقية بدأ ينحسر، وأننا بدأنا في الطريق نحو تطورات وخيمة(Hurreyat 6/2/2003, Milliyet 12 Ocak 2003).

قال عبد الله غول، في رسالته، إن تركيا بذلت قصارى جهدها لتجنب الحرب، لكن من الآن فصاعدًا فإن تجنب الحرب بيد العراق فقط. وعلى الرغم من أن العراق قدم مساعدات لمفتشي الأمم المتحدة للكشف عن الأسلحة، فإن التقرير الذي قدمه المفتشون الدوليون يتضمن عدة علامات استفهام بشأن وجود أسلحة دمار شامل. وأشارت حريت التركية إلى أن غول أبلغ صدام أيضًا أنه لم يعد أمام العراق سوى أسبوعين فقط للعمل على تحقيق ذلك، وأنه يتعين على بغداد إقناع العالم في حالة عودة المفتشين الدوليين في ١٤ شباط. ووجه في رسالته التحذيرية الأخيرة لصدام حسين، قائلاً: لا تدخلوا في حرب لن تربحوها. كما نقل غول رسالة من الإدارة الأمريكية تتعلق بالعرض الأمريكي لصدام حسين بمغادرة البلاد إلى أي مكان يرغب لتجنب بلاده الحرب. ووصفت الصحيفة المباحثات التركية–العراقية رفيعة المستوى كانت المحاولة الأخيرة من جانب غول للتوصل إلى حل سلمي للأزمة العراقية(Hurreyat, 6/2/2003).

وكما ذكرنا سابقاً في موضوع توزيع الأدوار بين صناع القرار في تركيا بين الرفض والقبول والمشاركة او عدمها في عملية الغزو الأمريكي على العراق، بدت تصريحات القادة الأتراك وكأنها مختلفة ومتباينة، فبينما اعلن وزير الخارجية التركي يشار ياكشن في ٢ شباط ٢٠٠٣ أن حكومته لا تعتزم في الوقت الحالي طلب موافقة البرلمان على نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية أو إرسال جنود أتراك إلى الخارج ضمن حملة عسكرية ضد العراق(الشرق الأوسط، ٢ شباط ٢٠٠٣) ، في المقابل، كانت تصريحات رجب طيب أردوغان مختلفة وغامضة، إذ كان يؤيد ان يكون لتركيا دورٌ في الحملة العسكرية الأمريكية على العراق. وفي ٤ شباط ٢٠٠٣، صرح أردوغان قائلاً: "إذا بقينا خارج المعادلة في بداية العملية، فلن نتمكن من السيطرة على تطوراتها في النهاية، وتتعرض مصالح تركيا في المدى البعيد وحتى أمنها للخطر إذا لم تشارك في حربٍ ما"(Hurriyet, 5 Subat 2003, Cumuriyet (Gazete) 4 subat 2003) ، الأمر الذي شجع على تقارب اردوغان مع صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة، حيث كانت واشنطن تتعامل معه بانتظام في كل مناسبة، على الرغم من عدم توليه أي منصب رسمي في ذلك الوقت، وكان أردوغان من بين الداعمين لفكرة مشاركة

تركيا في أي حملة عسكرية قد تندلع إلى جانب الولايات المتحدة[ii]، أما عبد الله غول، اكد في اغلب التصريحات الصحفية بأن تركيا لن تشارك في أي حرب إذا اندلعت، مؤكدًا أن القوات المسلحة التركية لن تشارك في القتال. وبالنسبة للأحداث المستقبلية المتعلقة بالكورد، أضاف غول قائلاً: "إذا دخل الجيش الأمريكي في حرب ضد العراق، فلن تذهب تركيا للقتال في شمال العراق". وأشار إلى أن تركيا تسعى دائمًا للسلام، ولكنه أكد أن حكومته يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح القومية للبلاد في حالة وجود نزاع (Hurreyat, 6/2/2003؛ الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣/٣/٧).

بدأت الأحداث تتسارع على الصعيدين الدولي والأقليمي لغزو العراق، فخلال اجتماع مجلس الأمن الدولي في ٥ شباط ٢٠٠٣، قدم وزير الخارجية الأميركي كولن باول في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الأربعاء تقريرا حول ما تصفه الولايات المتحدة بالأدلة الدامغة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وكان من بين ما قدمه باول تسجيلات لمحادثات هاتفية بين مسؤولين عراقيين قال باول إنها تدل على قيام العراق بتضليل وخداع مفتشي الأمم المتحدة، وعرض ايضاً صورا التقطتها الأقمار الصناعية قال إنها تدل على أن العراقيين كانوا يمتلكون معلومات عن بعض زيارات المفتشين وأنهم قاموا بإجراء تغييرات أو تحركات استباقا لزيارة المفتشين لتلك المواقع، واختتم بأول اتهاماته للقيادة العراقية قائلاً، ان بغداد لها علاقة مع شبكة القاعدة(Hurreyat, 6/2/2003) ، وتزامناً مع اجتماع مجلس الأمن أي في ٥ شباط، أجرى نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني محادثة هاتفية مع عبد الله غول ، حث فيه تركيا على الاستعجال لتحديث الموانئ التركية في أقرب وقت ممكن. رد غول: قرار إبقاء القوات الأمريكية في الاراضي التركية وتحديث المطارات والموانئ يجب التوجه إلى البرلمان الذي سيصوت عليها في جلسة خاصة(Hurreyat, 5/2/2003).

فيما يخص تعامل العراق مع مباحثات تركيا حول السلام والتزام بغداد بقرارات الأمم المتحدة، في 13 شباط ٢٠٠٣، التقى وزير الدولة التركي للتجارة الخارجية كورسات توزمن (Korşat Tüzmen)، في بغداد بالرئيس العراقي صدام حسين، وخلال اللقاء بعث صدام رسالة من خلاله الى عبدالله غول أشار فيها بان العراق ملتزم بقرارات الأمم المتحدة وجاء في الرسالة: "لقد التزمنا بكل قرارات الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة مازالت تواصل تهديداتها، وانها تبرر اسباباً للهيمنة على الشرق الأوسط، في حال أصبحت الحرب حتمية فأن الشعب العراقي مستعد تماماً، ونريد السلام ايضاً، لكننا مستعدون للحرب اذا لزم الأمر"، فيما يخص موقف تركيا من الحرب صدام من غول على الاستمرار في جهوده لتحقيق السلام، واشار: "يجب على تركيا ان تواصل مبادرتها السلمية من اجل ضمان السلام سواء بالنسبة لنا او للمنطقة"(Milliyet (Gazete), 14 Ocak 2003) ، بعدها عقدا توزمن وطه ياسين رمضان مؤتمراً صحفياً، ووصفت الصحف التركية المؤتمر (بالفضيحة)، إذ كان رمضان يحمل مسدساً على خصره ودخل الاثنان قاعة المؤتمر يداً بيد واطلق رمضان نوعاً من عبارات التحذير والتخويف من خلال المؤتمر إلى تركيا، وقال: "اذا كان هناك هجوم على العراق، فإن تركيا وحدها ستعاني من اضرار جسيمة على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وستكون مساعدة تركيا لأمريكا ضد نفسها"(Milliyet, 13 Ocak 2003) ، على حد قوله.

لم تتوصل أنقرة بعد إلى اتفاق نهائي مع واشنطن بشأن خطة المساعدات المقدرة بمليارات الدولارات، ارتبطت الموافقة على المساعدات بموافقة البرلمان التركي على نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية. بهدف الحصول على زيادة في المساعدات الاقتصادية، في ١٣ شباط، زار وزير الخارجية التركي يشار ياكيش ووزير المالية علي باباجان (Ali Babacan) واشنطن والتقى بوزير الخارجية الأمريكي كولن باول ووكيل وزارة الخزانة الأمريكية جون تيلور (John Taylor). خلال الاجتماع بين الوفدين، طالب الوفد التركي بزيادة الدعم الاقتصادي لتركيا لتتراوح بين ١٤ إلى ٢٠ مليار دولار، لكن الجانب الأمريكي رفض الطلب(Hurreyat, 14/2/2003, Akasm, 15 Subat 2003) ، وفي اليوم نفسه التقى الوفد التركي في البيت الأبيض مع الرئيس جورج بوش، إذ اكد بوش خلال اللقاء على أهمية يوم ١٨ شباط والذي

من المقرر ان يصوت المجلس الوطني التركي الكبير على مذكرة الحكومة للسماح بنشر الجنود الأمريكيين في الأراضي التركية، وقال بوش: "قواتنا في طريقها، ونحن بحاجة إلى توجيهها إلى مكان معين. إذا لم تمنح تركيا الإذن، علينا أن نطور خطة بديلة ونبحث عن مسار آخر"(Hurreyat, 14/2/2003) ، طلب الوفد التركي من الرئيس الأمريكي "ضمان المساعدات اولاً"، رد بوش ان المساعدات ستمر عبر الكونجرس، اصر ياكس ان تكون هناك التزاماً مكتوباً وأشار قائلاً: "نريد ان نجعل كل شيء التزاما مكتوبا قدر الإمكان"، وأضاف : "اذا وصل نص المذكرة، فربما تطرح هذه القضية على جدول الاعمال في ١٨ شباط(Akasm, 15 Subat 2003) ، ورد الجانب التركي ان اعتماد المذكرة قد لا يصل الى ١٨ شباط واذا استطاعت الولايات المتحدة تقديم مذكرة التفاهم بحلول ذلك التاريخ، قد تظهر القضية في المقدمة في ١٨ شباط (Hurreyat, 14/2/2003).

نتيجة لذلك، ويبدو واضحاً على ضوء ما سبق، قررت الحكومة التركية تأجيل الرد على الطلب الأمريكي ومناقشة المذكرة في وقتها المحدد في ١٨ شباط، وعدم فتح قواعدها أمام القوات الأمريكية، وتسبب تأخر تركيا في الموافقة على قرار فتح الأراضي التركية أمام القوات الأمريكية في تعثر المفاوضات بسبب عدم تقديم الجانب الامريكي ضمانات كافية لتركيا. وقد حدث تضارب في الآراء بين كبار المسؤولين في البيت الأبيض حول إرسال القوات الأمريكية إلى الأراضي التركية بدون وجود موافقات رسمية، في اجتماع كبار المسؤولين في البيت الأبيض في ٢٤ شباط ٢٠٠٣، تباينت الآراء حول إرسال القوات الأمريكية إلى الأراضي التركية. بينما كان دونالد رامسفيلد يؤيد تسيير بواخر شحن محملة بالدبابات وفرقة المشاة الرابعة إلى البحر الأبيض المتوسط لاحتمال إنزالها على الشواطئ التركية، كان كولن باول غير راضٍ عن الفكرة وأعرب عن مخاوفه من أن تكون هذه القوات الكبيرة عبئًا لا يمكن تحمله بواسطة الحكومة التركية الإسلامية الجديدة. وأشار إلى أنه من الممكن المرور عبر الأجواء بدلاً من ذلك. أكد كولن قائلاً: "أنا لست ضد الفكرة، ولكنها قد تعني عبئاً اثقل من ان يطاق بالنسبة الى الاتراك، لا اظن اننا سنحصل على الموافقة، اننا نخاطر باحتمال خسارة كل شيء عبر اصرارنا على ذلك"(ودورد، ٢٠٠٤، ص ص٤٦٢-٤٦٣).

على الرغم من التضارب في الآراء بشأن إرسال القوات الأمريكية إلى الأراضي التركية، يبدو أن القيادة العسكرية الأمريكية قد وافقت على تحريك قواتها من شواطئ الولايات المتحدة نحو الشواطئ التركية قبل الحصول على الموافقة الرسمية من تركيا. وكانوا ينتظرون السماح بالنزول إلى البر في حالة موافقة مجلس الوطن التركي، ومن ثم التحرك عبر الأراضي التركية نحو إقليم كردستان في العراق، ثم دخول الموصل(هيكل، ٢٠٠٣، ص٤٢٦). تنفيذاً للخطة العسكرية التي وضعتها وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" والمعروفة باسم خطة "الصخرة والثعبان"[iii]، والتي تنص على هذا التحرك العسكري.

يبدو أن التطورات كانت متسارعة وأن تركيا كانت لاتزال مترددة في اتخاذ قرار حاسم وكانت تتعرض لضغوط من الولايات المتحدة للإسراع بالسماح بنشر القوات الأمريكية على أراضيها، ولكن ومنذ منتصف شباط ٢٠٠٣ ابحرت القوات الامريكية من شواطئها باتجاه الشواطئ التركية؛ حتى ذلك الحين لم ترد تركيا على الطلب الأمريكي بإنزال قواتها في الأراضي التركية(لوران، ٢٠٠٣، ص١٨٤) ، دون الحصول على موافقة رسمية يتم التصويت عليها من قبل المجلس الوطني التركي لاستقبال تلك القوات، بالإضافة إلى أن طلائع من الفنيين العسكريين الأمريكيين كانوا موجودين في الاراضي التركية بهدف تحديث وتجديد المنشآت التركية التي يمكن استخدامها في حالة الحرب. تم تحديد احتياجات البنية التحتية لهذه القواعد وتحديثها(Milliyet, 15 Ocak 2003.) ، وفي ذلك الوقت طالبوا من الحكومة التركية بالحصول على موافقة للتوقيع على بروتوكول عسكري يسمح بتنفيذ هذا التحديث بتمويل أمريكي. والذي تضمن ٢٢ مطارًا وقواعد

جوية وبحرية منتشرة في عموم تركيا (حسن، ٢٠٠٦، ص٣٠٣)، وفي ظل التطورات المتسارعة، في ٢٦ شباط ٢٠٠٣ قامت تركيا بإفراغ سفارتها بالكامل في بغداد ولم يعد هناك اتراك في السفارة(Aksam, 26 Subat 2003).

حدثت تطورات سياسية مهمة تأثرت بها المفاوضات الأمريكية التركية على المستوى الإقليمي، في أوائل اذار٢٠٠٣ إذ عُقدت قمة عربية في شرم الشيخ في الأول من اذار ٢٠٠٣[iv]. تقدمت تركيا خلال هذه القمة، بالتوسط من خلال دولة الإمارات، بمقترح يهدف إلى إقناع صدام حسين بالتنحي عن السلطة ومغادرة العراق، ودخول القوات الأمريكية إلى العراق بدون قتال، لكن هناك دولًا عربية رفضت هذا الاقتراح، واعتبرت بعض الدول أنه إذا كانت هناك حاجة لذلك، فينبغي أن تكون الخطوات اللاحقة عربية، حيث ستكون للعروبة تأثير أكبر في قبول الرئيس العراقي والشعب العراقي أيضًا(العلياوي، ٢٠١٠، ص ص٢٣٧-٢٣٨) ، وقد كان هذا الاعتبار هو أساس العرض الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة، ورفضت الحكومة العراقية بشدة المقترح الذي قدمته دولة الإمارات(هيكل، ٢٠٠٣، ص ص٤١٧-٤١٨).

اما تركيا، فقد عقد المجلس الوطني التركي الكبير (Türkıye Büyük Mılet Meclısı, TBMM- البرلمان) في ١ اذار ٢٠٠٣، جلسة كانت من أبرز الجلسات التاريخية في تاريخ تركيا الحديث. تم عقد الجلسة للبحث والتصويت على المذكرة التي قدمتها حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي تتعلق بمطالب الولايات المتحدة بفتح الأراضي التركية للقوات الأمريكية وتشكيل جبهة شمالية لغزو العراق. تمت المناقشة حول الموافقة أو الرفض لمشروعي القرار، الأول يتعلق بالسماح بنشر قوات أمريكية في التركية، والثاني يتعلق بإرسال قوات تركية إلى العراق والمشاركة في الحملة العسكرية الأمريكي، وفي جلسة تاريخية التي استمرت ٣ ساعات والنصف (Hurreyat, 1/3/2003) ، تم التصويت على مذكرة الحكومة، ظهرت مؤشرات في بداية الجلسة حول الموافقة على فتح جبهة شمالية في تركيا للمشاركة في حرب العراق. كانت هناك صعوبة متوقعة في إقناع أعضاء البرلمان بدعم قرار الحكومة بالسماح بنشر القوات الأمريكية، وأكد رئيس البرلمان التركي بولنت أرينش (Bülent Arınç)، على خطورة الموقف قائلاً: "نحن هنا لعقد جلسة تاريخية وسنتخذ قرارًا مهمًا للغاية بشأن قضية ذات أهمية قصوى، ونتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك"(غدير، 2009، ص٣٨).

وكانت تركيا تعيش حالة من الانقسام والجدل السياسي بشأن المشاركة في هذا الغزو وفتح أراضيها أمام القوات الأمريكية. كانت هناك آراء متباينة في البرلمان التركي بين الداعمين والمعارضين لهذه المطالب الأمريكية، خلال جلسة المجلس الوطني، أدلى النواب بمداخلاتهم وتحدثوا عن تبعات وآثار المشاركة التركية في الحرب المحتملة على العراق. وتركزت المناقشات حول الأمور الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والسياسية التي ترافق هذا القرار المهم(Aksam, 2 mart 2003).

تزامناً مع عقد الجلسة البرلمانية، خرجت فئات متعددة من المواطنين الأتراك إلى الشوارع للتعبير عن استنكارهم للحرب ورفضهم لها. وقد رفع المحتجون شعارات مناهضة للحرب وأعربوا عن رفضهم لانضمام تركيا إلى الحملة العسكرية وفتح الأراضي التركية أمام القوات الأمريكية لغزو العراق (CNN, March 2, 2003)، وبينت استطلاعات الرأي التركي رفض العملية العسكرية الأمريكية على العراق وانضمام تركيا إلى الحملة، إذ أشارت إلى مستوى عالٍ من الرفض من قبل المواطنين الأتراك. إذ أشارت نسبة تصل إلى ٩٠% من المشاركين في الاستطلاعات إلى رفضهم للعملية العسكرية وانضمام تركيا إلى الحملة، سواء من خلال فتح الأراضي التركية للقوات الأمريكية أو إرسال القوات التركية إلى داخل الأراضي العراقية (Milliyet, 2/3/2003).

هذه النسبة العالية من الرفض تعكس توجهات وآراء الشعب التركي في تلك الفترة، وتوضح تأثير الحراك الشعبي على موقفهم. إن رفض المواطنين للعملية العسكرية وانضمام تركيا إلى الحملة يعكس رغبتهم في الحفاظ على الاستقرار الداخلي

وتفادي الصراعات العسكرية في المنطقة، وتعطي فكرة عامة عن موقف المواطنين الأتراك تجاه الحرب على العراق ودور تركيا فيها.

مثل الحراك الشعبي واستطلاعات الرأي التي أظهرت رفض العملية العسكرية، بالإضافة إلى عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية ضمانات كافية لتركيا، دورًا مهماً في تشكيل الآراء والمواقف داخل البرلمان التركي. وقد تعرض النواب لضغوط داخلية وخارجية لاتخاذ موقف محدد بشأن المذكرة. وتأثر بعضهم بالمشاعر العامة والمظاهرات المناهضة للحرب. وفي النهاية، جرى التصويت على المذكرة، وكانت نتيجة التصويت ٢٦٤ صوتًا معارضًا مقابل ٢٥٠ صوتًا مؤيدًا(Milliyet Cumhrriyet (Gazete), 2 mart 2003.(Gazete), 2/3/2003)، أشار بولنت ارينش رئيس الجمعية الوطنية انه وفقاً للمادتين (٩٦)****، من الدستور التركي والمادة (١٤٦)***** ، من النظام الداخلي للبرلمان التركي، هذه النتيجة اقل من الأغلبية المطلقة، وبالتالي لم يتم قبول الاقتراح ومن أجل قبول الاقتراح كان من اللازم ٢٦٧ نائباً على الأقل من اصل ٥٣٣ حضروا الاجتماع التصويت لصالح الاقتراح(Hurreyat, 2/3/2003)، حدث انقسام داخلي في البرلمان تحت ضغط المشاعر العامة والضغوط الداخلية والخارجية التي كانت موجودة في ذلك الوقت******، في النهاية، تم رفض طلب الولايات المتحدة من قبل المجلس الوطني التركي بشأن استخدام الأراضي التركية للأنزال الجوي والتحرك العسكري والبري، بهدف فتح جبهة شمالية داخل العراق من خلال الأراضي التركية(Eligür, 2006, p3).

عقب رفض البرلمان التركي على المذكرة، قال رئيس الوزراء عبد الله جول للصحفيين بعد التصويت إن الحزب يقيم خياراته، وعلى الجميع احترام قرار البرلمان. هذا هو مطلب الديمقراطية". واضاف "سنقيم كل هذا كحزب وحكومة ونفعل كل ما هو مطلوب. الحكومة لا شك تدرك اننا في فترة حرجة". وأشارت صحيفة (Star) التركية بأن رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية كان من اكثر السياسيين في الحزب مؤيداً للتصويت "بنعم" لصالح المذكرة وكان يضغط على النواب خلال جلسة خاصة اجتمع بهم قبل التصويت، وكان يقوم بتخويف النواب بالاقتصاد لكي يصوتوا بنعم، وقال اردوغان: "اذا رفض اليوم، فسنضطر الى تنفيذ برنامج اقتصادي جديد بوصفات مريرة"، رغم ذلك لم يستطع من اقناع الجميع وأشارت الصحيفة أن اردوغان غضب من نتيجة التصويت(Star, 2 mart 2003) ، إلا أنه وصف للصحافة قرار البرلمان بأنه "نتيجة ديمقراطية تماما". ونقلت وكالة أنباء الأناضول عنه قوله عقب لقاء مع قادة الحزب. "عسى أن يكون للأفضل"(The washingeton post, March 2, 2003.).

يُعد قرار رفض المذكرة بفتح الأراضي التركية للقوات الأمريكية ذا تأثير مهم في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة والسياسة التركية تجاه العراق. وعلى الرغم من أن القرار لم يكن النهاية المطلقة للعلاقات بين البلدين، إلا أنه أحدث تحولًا كبيرًا في الديناميكية السياسية والعسكرية في المنطقة، إذ كان تأثير هذا القرار على العلاقات التركية الأمريكية كان كبيرًا. فقد أثار رفض تركيا فتح أراضيها للقوات الأمريكية استياءً في واشنطن وأدى إلى توترات كبيرة في العلاقات بين البلدين. كما تأثرت المساعدات العسكرية والأمنية بينهما وشهدت تقلبات كبيرة.

وبطبيعة الحال، فقد أدى رفض المذكرة إلى تغيير في الاستراتيجية التركية في المنطقة. تركزت السياسة التركية بعد ذلك على حماية مصالحها الوطنية والتوجه نحو الحفاظ على استقرار الحدود الجنوبية ومكافحة التهديدات الأمنية. وتطورت العلاقات التركية العراقية بمرور الوقت لتصبح أكثر توجهًا نحو التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني بدلاً من التدخل العسكري المباشر.

بعد رفض البرلمان التركي مذكرة نشر القوات الأمريكية على أراضيها، قام نواب حزب الشعب الجمهوري CHP، الذين كانوا من اشد المعارضين للموافقة على المذكرة في داخل المجلس الوطني بتوزيع زهور القرنفل على النواب تعبيراً عن سرورهم بالقرار، ووصف اوندر ساف، الأمين العام للحزب الجمهوري في المجلس الوطني التركي، السفن الامريكية في

الموانئ التركية بـ"السفن المعادية"، وقال: "الآن يجب ان نقول لسفن العدو ان تذهب فور قدومها"(Hurreyat, 2/3/2003)، وعلى المستوى الحكومي، تبنت تركيا بعض المواقف الرسمية تعكس رفضها لهذا القرار. في غضون أيام قليلة من ذلك، تم منع سفينة أمريكية في ميناء مرسين جنوب تركيا والتي كانت تحمل معدات ومركبات عسكرية ومواد طبية. وأفادت صحيفة "ملليت" التركية أن السفينة اضطرت إلى الابتعاد عن الميناء والتوجه إلى المياه الإقليمية على بعد أربعين ميلاً من ميناء الإسكندرون التركي. كما أشارت الصحيفة أيضًا إلى أن قاعدة إنجيرليك العسكرية التركية شهدت هدوءًا ملحوظًا وتوقفت تقريبًا حركة الطائرات من وإلى القاعدة، في حين تم إغلاق مستودعات الطائرات(Milliyet, 5/3/2003)، حسب تقرير نشرته جريدة "ملليت" التركية في ٥ اذار ٢٠٠٣، صرح رجب طيب أردوغان بأمله في أن يتخذ العراق خطوات إيجابية وحثيثة، وأنه يأمل أن لا يفسر رفض مذكرة نشر القوات من قبل البرلمان التركي بشكل خاطئ. كما حذر أردوغان إدارة الرئيس صدام حسين من تضييع الوقت واتخاذ خطوات تكتيكية، مشيرًا إلى أنهم يواجهون فترة قصيرة يجب أن يعملوا فيها على التعاون الكامل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وإلا ستواجههم صعوبات كبيرة. وفي الوقت نفسه، أطلق أردوغان تحذيرات حادة للكورد في شمال العراق، حيث أكد على ضرورة عدم استغلال تركيا ونواياها الحسنة، وشدد بكلمات حملت معنى التهديد على أنهم يجب ألا يجربوا أي سلوك يؤثر على حساسية تركيا. وأشار إلى وجود تشجيع من أطراف معينة في المنطقة غير محددة، وأكد أن تركيا تولي أهمية كبيرة لجميع المكونات العراقية سواء العرب أو الكورد أو التركمان (Milliyet, 5/3/2003).

ومن سياق تحليل الأسباب التي أدت إلى رفض مذكرة القوات الأمريكية في المجلس الوطني التركي الكبير. يمكن أن نذكر عدم تقديم ضمانات كافية من الولايات المتحدة بشأن الكورد في العراق ودورهم في المرحلة ما بعد صدام حسين، بالإضافة إلى عدم توفر ضمانات اقتصادية لتركيا. كما أثرت السياسات الاستعلائية للولايات المتحدة سلبًا في المشهد السياسي الداخلي التركي، خاصة بعد تجميع السفن الأمريكية في خليج الإسكندرونة ونشر قوات ومعدات في المنطقة، وفي سياق تحديث القواعد العسكرية على الأراضي التركية، بدأ وكأن قرار المجلس الوطني التركي الكبير محسوم مسبقًا لصالح المذكرة، وهذا أثار استياء الأتراك واعتبروا أنه لا يحترم إرادة تركيا. وأخيرًا، كان رفض الحرب من قبل الشعب التركي عاملًا مؤثرًا ومحفزًا لأعضاء البرلمان التركي في رفض المذكرة وعدم فتح الأراضي التركية أمام القوات الأمريكية(نورالدين، ٢٠٠٣، ص٢٠٤).

اما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار المجلس الوطني التركي فقد أثار جدلاً وانتقادات حادة تجاه تركيا. وفي ٤ اذار ٢٠٠٣ اعرب بول وولفوتيز، نائب وزير الدفاع الأمريكي، عن استيائه ووجه انتقادات قوية لتركيا بشأن قرار المجلس الوطني التركي الكبير، وذكر بأن تركيا تصرفت بشكل غير ملائم خلال الحرب على العراق، وعدم ظهور الجيش التركي بكفاءة في قيادة الأمور، وعدم قدرة الحكومة التركية على فهم حجم الأضرار التي يتعرض لها الشعب التركي بسبب موقفها السلبي(جريدة الزمان ٢٠٠٣/٥/٧). وبلغة عالية ومتغطرسة أشار وولفوتيز إلى ضرورة اعتراف تركيا بخطئها وتقديم الاعتذار للولايات المتحدة، وبعد ذلك ستتمكن تركيا من مواصلة علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

.(Hurryet, 7/5/2003)

بغض النظر عن رفض المجلس الوطني التركي مذكرة نشر القوات الامريكية في الأراضي التركية يبدو واضحاً أن قررت شن الهجوم على العراق سوى شاركت تركيا ام لم تشارك، لكن عليها أن تستعد للعواقب السلبية المحتملة اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا. إذا أصرت تركيا على موقفها الرافض، فسوف ينتج عن ذلك فقدانها السيطرة على الأمور بشكل عام، وستكون تركيا الجانب الخاسر إذا لم تقدم المساعدة للولايات المتحدة في العملية العسكرية. يبدو أيضًا أن السياسيين الأتراك قد أدركوا خطورة هذا القرار على تركيا وسعوا لإصلاح الوضع المتوتر بين تركيا والولايات المتحدة. وقد بذلوا

جهودًا لحسم هذا القرار وتحقيق توافق يخدم مصلحة البلدين(Park, 2003, p17) ، في تاريخ ٨ اذار ٢٠٠٣، تم عقد اجتماع بين رئيس الوزراء التركي عبد الله جول ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، إلى جانب وجود وزير الدفاع وجدي جونول (Vecdi Gönül)، وزير الخارجية يشار ياكش، ووكيل وزارة الخارجية أوغور زيال (Uğur Zeyal)، والسفير دنيز بولوك باشي (Deniz Pollock Bashi)، رئيس المفاوضين مع الولايات المتحدة. وبعد انتهاء الاجتماع، أعلن وزير الخارجية التركي أن الحكومة ستقوم بتقييم المذكرة الثانية، التي تتعلق بفتح الأجواء أمام قوات الولايات المتحدة، وسيتم اتخاذ قرار بشأن ذلك في وقت لاحق(محمود، ٢٠١٠، ص٩٣).

وجه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ١٣ اذار ٢٠٠٣ رسالة إلى رجب طيب أردوغان، وطلب الموافقة على فتح أجواء تركيا للتحرك العسكري الأمريكي في حربهم على العراق. تم أيضًا إجراء اتصال آخر بين أردوغان ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، حيث أخبر أردوغان للجانب الأمريكي أنه من الصعب تنفيذ ذلك الطلب حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة وحصولها على ثقة البرلمان التركي(Radikal, 14 March 2003)، في اليوم نفسه، كانت المفاوضات تجري بين ممثلي الولايات المتحدة وتركيا في واشنطن. حضر دبلوماسيون أمريكيون وأتراك الاجتماع، بمشاركة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ووكيل وزارة الخزانة جون تيلر من الجانب الأمريكي، ووزير الخارجية يشار ياكيش ووزير الاقتصاد علي باباجان من الجانب التركي. تمحورت المفاوضات حول الشروط المتعلقة بالمساعدات الأمريكية لتركيا وضمان دعم تركيا للغزو المحتمل للولايات المتحدة في للعراق، بالإضافة إلى تعويض تركيا عن أي تكاليف مرتبطة بالحرب(الشرق الأوسط، ١٥ اذار ٢٠٠٣).

أقر مسؤولو تركيا بأن المحادثات حققت تقدمًا محدودًا ولم تكن كافية لإرضاء تركيا، بينما اعتبر الجانب الأمريكي أن مطالب تركيا كانت مبالغًا فيها، في ذلك الوقت، صرح السفير الأمريكي في أنقرة، روبرت بيرسون، أن وزير الخارجية يشار ياكيش ووزير الاقتصاد علي باباجان طالبا من الولايات المتحدة مبلغ ٩٢ مليار دولار لتعويض تركيا عن الأضرار المتوقعة جراء الحرب ضد العراق(علي، 2009، ص٩٩).

إضافة الى ذلك كانت لتركيا مطاليب ذات طابع سياسي وعسكري ايضاً. اذ تركزت المطاليب التركية آنذاك، على جملة من المطاليب ذات الصلة بالأمن القومي التركي الا وهي: ضرورة الحفاظ على وحدة العراق السياسية والجغرافية ونزع أسلحة الفصائل الكوردية ورفض قيام أي دولة كوردية في شمال العراق هذا بالإضافة الى المطاليب التي تخص القومية التركمانية الا وهي ضمان حقوقهم وفسح الدور لهم بالتساوي مع العرب والكورد، وفي الشق العسكري، حيث اشترطت تركيا دخول نحو (٥٠) الف جندي امريكي ومثلهم من القوات التركية يدخلون في شمال العراق، مقابل السماح لقوة عسكرية تركية قوامها (١٥) الف جندي بالوجود في شمال العراق بحرية دون الرجوع الى القيادة الامريكية، على ان تكون مناطق وجود القوات التركية حتى شمال مدينة الموصل لتكوين منطقة عازلة بين المناطق العربية والحدود التركية(علي، ٢٠٠٩، ص١٠٣).

يبدو واضحًا أن المطالب التركية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أثارت نقاط خلاف بين الجانبين التركي والأمريكي. لم يقدم الجانب الأمريكي وعودًا كافية لتلبية المطالب التركية، وخاصة فيما يتعلق بنزع سلاح الفصائل الكوردية والمطالب المالية. في الوقت نفسه، أصرت تركيا على الحصول على ضمانات في الجوانب الثلاثة.

قريباً من بدء الحملة الأمريكية على العراق، عُقِدَ اجتماع للحكومة التركية الجديدة بتاريخ ١٤ اذار ٢٠٠٣، برئاسة رجب طيب اردوغان وتضمَّن جدول أعماله فتح الأجواء التركية أمام القوات الأمريكية. تمت مناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون العسكري والاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة خلال هذا الاجتماع، بما في ذلك إمكانية تسهيل مرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية وفتح الأجواء لتقديم الدعم الجوي للعمليات العسكرية المحتملة في العراق (محمود، ٢٠١٠ ص٩٤).

بالإضافة إلى ذلك، أعرب حلف الشمال الأطلسي "الناتو" عن دعمه لتركيا وتبني عدة تدابير لها في حالة نشوب الحرب. في بيان صادر عن لجنة التخطيط العسكري في الناتو بتاريخ ١٦ اذار ٢٠٠٣، أكدت اللجنة استجابتها لطلب التشاور الذي تقدمت به تركيا وفقًا للمادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي. وأعرب الحلفاء عن عزمهم على تحمل مسؤولياتهم تجاه تركيا. كما أكدت اللجنة التزام الحلفاء بعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة بطرق مخالفة لأهداف الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية، واستجابةً للمطالب التركية، تم توجيه مذكرة من السلطات العسكرية في حلف الناتو إلى لجنة التخطيط العسكري تتعلق بجدول ومدة المهام المستقبلية. تركز البيان على ما يلي(الشرق الأوسط، ١٨ اذار ٢٠٠٣):

أ . تم اتخاذ إجراءات وقائية في تركيا بنشر طائرات وأنظمة رادار التابعة لحلف شمال الأطلسي لأغراض الدفاع.

ب . قدم حلف شمال الأطلسي دعمًا لاحتمال نشر حلفائه صواريخ باتريوت لمكافحة الصواريخ والدفاع عن تركيا.

ج . قدم حلف شمال الأطلسي دعمًا لاحتمال نشر وحدات الحلفاء في تركيا للتصدي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وخلص البيان إلى أن لجنة التخطيط العسكري ستتخذ "بسرعة" تدابير لحماية تركيا، وستستمر في مشاوراتها ومتابعة مناقشات مجلس الأمن بشكل وثيق.

استجابةً للضغط والمطالب المستمرة من الجانب الأمريكي، وبعد رفض البرلمان التركي فتح جبهة شمالية، قررت القيادة التركية العمل على تهدئة استياء الولايات المتحدة. تم اتخاذ قرار بعقد اجتماع خاص لمناقشة هذا الأمر. في ١٧ اذار ٢٠٠٣، عقد اجتماع في العاصمة أنقرة لمناقشة التطورات الأخيرة. حضر الاجتماع الرئيس التركي سيزر، بصحبة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، رئيس الأركان حلمي أوزكوك، ووزير الخارجية عبد الله جول. صرح المتحدث باسم الرئيس بأن تركيا ستفتح أجواءها أمام القوات الأمريكية. وفي صباح اليوم التالي، ستقوم الحكومة بإرسال مذكرة ثانية إلى البرلمان التركي لمناقشة هذا الأمر بشأن فتح فقط الأجواء التركية أمام المقاتلات الأمريكية(محمود، ٢٠١٠، ص٩٤)، وعليه تم اغلاق الجبهة الشمالية واختيار الجبهة الجنوبية وباشرت القوات الأمريكية بالتسرع لاستكمال الترتيبات لبدء عملية الغزو حتى بدون استخدام المجال الجوي التركي.

أدركت الإدارة الامريكية بأن التفاوض مع الجانب التركي لن يفض الى شيء ولابد من اعتماد تكتيكات عسكرية تستبعد فيها الدور المخصص لتركيا لاسيما وأن بدأ العملية العسكرية لم يبقى لها سوى ثلاثة أيام، ففي في ١٧ مارس ٢٠٠٣، عُقد اجتماع في البيت الأبيض بمشاركة جورج بوش وكبار المسؤولين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ والشؤون الخارجية والاستخبارات. خلال الاجتماع، أعلن بوش بوضوح قرار دخول القوات الأمريكية إلى العراق بأي حالة، حتى في حالة رحيل صدام حسين، بهدف تجنب أي عمليات تطهير عرقي. أكد بوش أنهم سيدخلون العراق بطريقة سليمة، وستكون هناك قائمة تضم عددًا من الدول التي تقف في صف التحالف بقوة واصرار. بالنسبة لمشاركة تركيا، أعرب بوش عن ثقته بأن تركيا لن تتأخر في الانضمام إلى صفوفهم. وأضاف أنهم سيحققون النصر حتى بدون مشاركة تركيا، ولكن يعتبر الانضمام التركي إلى الجانب الأمريكي أمرًا مرغوبًا، حيث يسهم في ضمان عدم توغل القوات التركية في شمال العراق. (ودورد، ٢٠٠٤، ص ص٥٢٥-٥٢٦).

تصاعدت الاحداث بشكل متسارع لبدء تنفيذ عملية الغزو الأمريكي للعراق. بعد يوم واحد من الاجتماع، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابًا في الساعة الثامنة مساءً بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٣، ووجه رسالة تحذير إلى قيادة العراق، حث فيها صدام حسين على مغادرة البلاد لمدة ٤٨ ساعة لتجنب نشوب صراع عسكري (Milliyet, 18 mart 2003). وبعد انقضاء المهلة التي أعطاها جورج بوش لصدام حسين ونجليه للمغادرة والتي استمرت لمدة ٤٨ ساعة، في ٢٠ اذار ٢٠٠٣ في الساعة ٢:٣٠ بتوقيت كرينيتش، سُمع دوي انفجار في بغداد، وبعد ٤٥ دقيقة أعلن الرئيس الأمريكي أنه أمر

بتوجيه ضربة أمريكية استهدفت منزلاً يعتقد أن صدام حسين موجود فيه. هذا الحدث أسهم في انطلاق الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، قادت قيادة الجيش الأمريكي الحملة باستخدام عنصر المفاجأة، حيث كان التوقع السائد هو أن تبدأ الحملة الجوية قبل الحملة البرية. ولكن الغاية من استخدام عنصر المفاجأة كانت بدء العمليات البرية والجوية في آن واحد بشكل سريع. حملت الحملة اسم "الصدمة والترويع"(مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص١٠١٨).

شكّل الغزو الأمريكي للعراق منعطفًا جديدًا في التطورات السياسية في المنطقة بشكل عام، وفي دور تركيا في الأحداث والتحولات التي تلت الغزو بشكل خاص.

هامش تعريفي

*اشارت المادة (٩٢) من الدستور التركي بأن قرار إعلان الحرب أو استخدام الأراضي التركية من سلطات المجلس الوطني التركي الكبير إذ جاء فيها: "تناط بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا سلطة الاذن بإعلان حالة الحرب في الحالات المشروعة وفقاً للقانون الدولي، باستثناء الحالات التي يتعين فيها ذلك بموجب اتفاقيات دولية تكون تركيا طرفاً فيها، أو إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية بموجب قواعد المجاملة الدولية، او الاذن بتمركز قوات مسلحة اجنبية في تركيا". ينظر المادة (٩٢) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢:

Türkiye Cumhuriyeti, Anayasası ve Türkiye Büyük Millet Meclisi İçtüzüğü, TÜRKİYE CUMHURİYETİ ANAYASASI, Ağustos 2020 - Ankara, s68.

**يشار ياكش (Yaşar Yakış): ولد عام ١٩٣٨ في أكشاكوجا على البحر الاسود، وتخرج في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة عام ١٩٦٢ وبدأ عمله في وزارة الخارجية في العام نفسه، تقلد ياكش مناصب دبلوماسية عدة، إذ تولى مهام مختلفة في سفارات في لاغوس وروما ودمشق وممثل تركيا لحلف الناتو في بروكسل، وتم تعيين ياكيش سفيرا لتركيا في الرياض عام ١٩٨٨، وشغل لاحقا منصب السفير في القاهرة، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا والممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى المنظمات الدولية في فيينا، بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، كما شغل منصب نائب وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، و في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ تم تعيينه وزيراً لخارجية جمهورية تركيا. للمزيد ينظر (Bakanlığı, 2002).

***قصد البيان من هاتين الحربين، هو الإشارة إلى الحروب التي وقعت في المنطقة وتحديداً الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، والغزو العراقي للكويت الذي وقع في عام ١٩٩٠.

(i) اصدر مجلس الأمن الدولي في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ قرار ١٤٤١، وجاء فيه أن العراق لم يقدم حسب المطلوب بموجب قرار ٦٧٨ الصادر عام ١٩٩١ كشفاً دقيقاً بجميع جوانب برامجه الرامية الى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومتراً وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها وأماكن انتاجها فضلاً عن البرنامج النووي الأخرى، ان العراق لم يتعاون تعاوناً كاملاً مع مفتشي الاسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم امتثال العراق الالتزامات المترتبة عليه عملاً بالقرار ٦٨٧ فيما يخص الإرهاب، وركز القرار على ما يلي:

١- ان يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وان يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧.

٢- ان يقدم العراق الإعلانات المطلوبة بنزع السلاح كل سنتين في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار

٣- ان يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش وللوكالة الدوية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً و دون أي عوائق او شرط او قيود الى أي أماكن والوصول الى جميع المسؤولين بهدف مقابلتهم. للمزيد ينظر: (النعيمي، ٢٠١٠، ص٤٥١).

(ii) في ١١ كانون الاول ٢٠٠٢، تمت دعوة رجب طيب أردوغان إلى زيارة واشنطن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنه لم يكن يشغل أي منصب رسمي في الدولة في ذلك الوقت. تمت الدعوة لمناقشة عدة قضايا، بما في ذلك الموقف التركي من غزو العراق. (علي، ٢٠٠٩، ص٩٥).

(iii) الصغرة والثعبان: الصغرة ضربة تنقض من الشمال فرقتان من الجيش الأمريكي ومعهما فرقتان من الجيش التركي الى جانب مجموعات ما بين (١٥-٢٠) الف من قوات البيشمركة، هذه الصخرة تتدحرج من مرتفعات كركوك ثم تطبق على بغداد، اما الثعبان، عملية تزحف من الجنوب وبدايتها ان تبدأ قوة المهام الخاصة البريطانية (ثلاثة الوية)، بالتقدم في اتجاه البصرة على شكل قوس ويطوق الفرقة العراقية المدرعة (الواحدة والخمسين)، ويزيحها الى الشرق محصورة بين الحدود الإيرانية ومدينة البصرة، وفي الوقت نفسه تقوم المجموعة الامريكية المرقم (٧٠) لوائيين واللواء الخامس المدرع بالزحف على شكل قوس ايضاً تعزل قوات منطقة غرب الفرات العسكرية العراقية وينفتح طريق سالك الى وسط بغداد، والتقدير ان انقضاض الصغرة على بغداد من الشمال ووصول راس الثعبان من الجنوب الى نفس الهدف يشل تفكير القيادة العراقية وتفاجئ بوصول قوات الغزو الى مشارف بغداد العاصمة. (هيكل، ٢٠٠٣، ص ص٤٢٧-٤٢٨).

[iv] عقدت القمة العربية في شرم الشيخ بمصر في ١ آذار ٢٠٠٣، وشدد البيان الختامي للقمة على ضرورة احترام سيادة شعب العراق على أراضيه، واصدرت بيان ٢٤٣ دعا فيه الى حل الازمة العراقية بالطرق السلمية في اطار الشرعية الدولية والى منع قيام العمل العسكري ضد العراق، واقترحت القمة تشكيل لجنة رئاسية للتشاور مع الدول الأعضاء من اجل تسهيل مهمة الاتصال بالأطراف الدولية المختلفة لحل ازمة العراق، كما اقترحت الامارات بتنحي الرئيس العراقي صدام حسين من السلطة الامر الذي أدى الى خلق ردود فعل مختلفة بين القادة العرب من جراء الاقتراح. للمزيد ينظر: (العبيدي، ٢٠٠٧، ص٦).

****تعقد الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا جلساتها بحضور ما لا يقل عن ثلث اجمالي عدد الأعضاء فيما يخص ادارة جميع شؤونها، بما في ذلك إجراء الانتخابات. وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، الا اذا نص الدستور على غير ذلك، على ألا يقل النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات في أى حال من الأحوال عن ربع إجمالي عدد أعضاء الجمعية الوطنية زائد واحد. ينظر(Resmî Gazete, 82, s30).

*****يتم البت في جميع المسائل المطروحة للتصويت بالأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين في الاجتماع، ما لم يكن هناك نص منفصل في الدستور أو القوانين أو اللوائح. الأغلبية البسيطة هي أغلبية لا تقل عن نصف عدد معين. إذا كانت الأصوات الإيجابية أكثر من الأصوات السلبية في التصويت بعلامة، يتم قبول البند المطروح للتصويت؛ خلاف ذلك ، سيتم رفضه. يشتمل النصاب على من يحضر الجمعية العمومية. ينظر(Millet Meclisi, 2020, s81).

******حزب العدالة والتنمية وحده كان يمتلك ٣٦٢ مقعدًا في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ عضواً، لكنه تمكن من حشد ٢٦٤ صوتًا فقط لصالح نشر القوات الأمريكية. أدى الانشقاق المفاجئ لأكثر من ربع نوابه والوقوف الموحد للمعارضة إلى ٢٥٠ صوتا ضد الاقتراح وامتناع ١٩ عن التصويت. ولم يحضر ١٧ مشرعًا آخر الجلسة

)The washingeton post, March 2, 2003. Hurreyat (Gazete), 2/3/2003, Cumuriyet (Gazete), 2/3/2003.(

قائمة المصدار

أ- الأطاريح الجامعية

جوتيار عادل محمود، السياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢-٢٠٠٨، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية جامعة صلاح الدين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، ٢٠١٠.

الابحاث باللغة العربية:

١. سماح مهدي صالح العلياوي، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في سياق التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص ٢٣٦-٢٣٨.
٢. شذى فيصل العبيدي، موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٦)، سنة ٢٠٠٧.

المصادر باللغة الإنكليزية

1- Banu Eligür, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Crown Center .for Middle East Studies, Brandeis University, No 6, may 2006K.

2- Bill Park, STRATEGIC LOCATION, POLITICAL DISLOCATION: TURKEY, THE UNITED STATES, AND NORTHERN IRAQ, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 (June, 2003).

3- Philip P. Pan, Turkey Rejects U.S. Use Of Bases, The washingeton post, March 2, 2003.

4- Resmî Gazete, TÜRKİYE CUMHURİYETİ ANAYASASI, Madde 96: Karar Yeter Sayısı ve Çoğunluk, Yönetim ve Yazı İşleri İçin Başbakanlık, Tarih : 9/11/1982, Cilt : 22.

5- Türkiye Cumhuriyeti Anayasası ve Türkiye Büyük Millet Meclisi, İçtüzüğü, Karar yeter sayısı, MADDE .146, Ağustos 2020 – Ankara.

Türkiye Cumhuriyeti Dışişleri Bakanlığı.

6- Türkiye Cumhuriyeti, Anayasası ve Türkiye Büyük Millet Meclisi İçtüzüğü, TÜRKİYE CUMHURİYETİ ANAYASASI, Ağustos 2020 - Ankara, s68.

7- United Nations, Security Council, Resolution 1441, Adopted by the Security Council, NO S/RES/1441 (2002) 8 November 2002

المصادر باللغة العربية

١. احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.
٢. احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٣. اريك لوران، حرب ال بوش اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة سلمان حرموس، بيروت ٢٠٠٣.
٤. بوب ودورد، خطة الهجوم، ترجمة: فاضل جتكر، دار العبيكان، الرياض ٢٠٠٤.
٥. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للابحاث، الامارات ٢٠٠٥.
٦. جمال كمال إسماعيل كركوكلي، الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق، أعمال المؤتمر العلمي السنوي السادس، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

٧. عبد الكريم علي، تركيا والحرب على العراق، دار الشجرة، ٢٠٠٩، ص٩٩.

٨. غازي فيصل غدير، سياسة تركيا تجاه العراق ١٩٩١-٢٠٠٣، مجلة كلية المأمون الجامعية، العدد (١٤)، سنة ٢٠٠٩، ص٣٨.

٩. محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ص٤١٦، ٤٢١.

١٠. محمد نورالدين، احتلال العراق وتداعياتها: عربياً واقليمياً ودولياً، بيروت ٢٠٠٣.

١١. مركز دراسات الوحدة العربية، احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، المصدر السابق.

١٢. مركز دراسات الوحدة العربية، معجم الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥، ، بيروت، ٢٠٠٧.

١٣. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و PKK في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية التركية نموذجا، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٦.

١٤. ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب سنة ٢٠٠٦.

الصحف التركية والأجنبية

1. Akasm (Gazete), 15 Subat 2003
2. Akasm (Gazete), 15 Subat 2003
3. AKSAM (Gazete), 1 Subat 2003
1. Aksam (Gazete), 2 mart 2003
2. Aksam (Gazete), 26 Subat 2003
3. CNN, Sunday, March 2, 2003
4. Cumuriyet (Gazete) 4 subat 2003
5. CUMURIYET (Gazete), 2 Ocak 2003
6. Cumuriyet (Gazete), 2/3/2003
7. . Cumhrriyet (Gazete), 2 mart 2003
8. Hurreyat (Gazete) 6/2/2003
9. Hurreyat (Gazete), 1/3/2003
10. Hurreyat (Gazete), 14/2/2003
11. Hurreyat (Gazete), 14/2/2003
12. Hurreyat (Gazete), 14/2/2003
13. Hurreyat (Gazete), 2/3/2003
14. Hurreyat (Gazete), 2/3/2003.
15. Hurreyat (Gazete), 5/2/2003
16. Hurreyat (Gazete), 6/2/2003
17. Hurriyet (Gazete), 2 ocak 2003
18. Hurriyet (Gazete), 5 Subat 2003
19. Hurryet (Gazete), 7/5/2003
20. Milliyet (Gazete) 17 Ocak 2003
21. Milliyet (Gazete) 24 Ocak 2003.
22. Milliyet (Gazete), 13 Ocak 2003.
23. Milliyet (Gazete), 14 Ocak 2003.
24. Milliyet (Gazete), 15 Ocak 2003
25. Milliyet (Gazete), 18 mart 2003.
26. Milliyet (Gazete), 2 Ocak 2003
27. Milliyet (Gazete), 2/3/2003
28. Milliyet (Gazete), 2/3/2003
29. Milliyet (Gazete), 5/3/2003
30. Milliyet (Gazete), 9 Ocak 2003
31. Milliyet 12 Ocak 2003
32. Radikal (Gazete), 14 March 2003
33. Star (Gazete), 2 mart 2003

34. The washingeton post, March 2, 2003
35. Turkish Daily News, (Gazete) 24 January 2003,
36. Zaman (Gazete), 2/1/2003

الصحف باللغة العربية

١- جريدة الزمان ٢٠٠٣/٥/٧.
٢- الشرق الأوسط (جريدة)، ١٥ اذار ٢٠٠٣.
٣- الشرق الأوسط (جريدة)، ١٨ اذار ٢٠٠٣.
٤- الشرق الأوسط (جريدة)، ٢ شباط ٢٠٠٣.
٥- الشرق الأوسط (جريدة)، ٢٠٠٣/٣/٧.

الصحف باللغة الكوردية

كوردستانى نوى (جريدة)، ٢١ كانونا ئيَكىَ ٢٠٠٣.